A

April 2007

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المجلس

الدورة الثانية والثلاثون بعد المائة

روما، 18 – 22 يونيو/حزيران 2007

تقرير الدورة العشرين للجنة الزراعة

روما، 25-28 أبريل/ نيسان 2007

بيان المحتويات

	الصفحات
مسائل تستدعي اهتمام المجلس	ii-i
	الفقرات
المقدمة	2-1
أولا- انتخاب الرئيس ونائبي الرئيس	4-3
ثانيا- الموافقة على جدول الأعمال والجدول الزمني للدورة	6-5
ثالثا- استعراض برنامج عمل المنظمة في قطاع الأغذية والزراعة	14-7
ألف- تقرير تنفيذ البرامج للفترة 2004-2005	9-7
باء - الاقتراحات الأولية لبرنامج العمل للفترة 2008-2009	14-10
رابعا- إدارة الثروة الحيوانية والتفاعلات مع البيئة	20-15
خامسا- تحديات تنمية الأنشطة الزراعية التجارية والصناعات الزراعية	29-21
سادسا- البيئة والزراعة	37-30
سابعا- الزراعة وندرة المياه: نهج برنامجي لكفاءة استخدام المياه والإنتاجية الزراعية	47-38
ثامنا- المسائل التي أحالها المؤتمر والمجلس إلى لجنة الزراعة: المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية: النتائج والمتابعة	49-48

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق المنظمة متاحة على شبكة الانترنت على العنوان:www.fao.org

J9941/A.

تاسعا- أية مسائل أخرى 52-50
عاشرا-موعد ومكان انعقاد الدورة القادمة 53
حادي عشر– الموافقة على التقرير 54

المرفقات

ألف – جدول الأعمال
باء - قائمة الوثائق
جيم - البلدان والمنظمات الممثلة في الدورة
دال - البيان الافتتاحي الذى أدلى به نائب المدير العام

مسائل تستدعي اهتمام المجلس

تود اللجنة توجيه عناية المجلس إلى المسائل التالية على وجه الخصوص:

ترحيبها بالإنجازات المشار إليها في "تقرير تنفيذ البرامج للفترة 2004-2005 (الفقرات 7-9) و"الاقتراحات الأولية لبرنامج العمل للفترة 2008-2009 في قطاع الأغذية والزراعة" (الفقرات 10-14).

- إحاطتها بعملية التقييم الخارجي المستقل الجارية وتسليمها بأنها قد تقتضي إدخال تعديلات على برنامج العمل والميزانية للفترة 2008 – 2009 (الفقرة 11).
- إعطائها الأولوية، دون تسلسل محدد، للعمل في مجالات الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية (الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، واتفاقية روتردام، ونظام الوقاية من طوارئ الآفات، والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود، وإدارة الأزمات)، والتغذية وحماية المستهلك (الدستور الغذائي، وجودة الأغذية وسلامتها)، والموارد الوراثية للأغذية والزراعة (المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، والموارد الوراثية الحيوانية، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية (تغير المناخ، وتدهور البيئة)، ودعم بناء القدرات في البلدان النامية للمشاركة بمزيد من الفعالية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، والصناعات الزراعية، والتكنولوجيا الحيوية، والإرشاد والبحوث، والإصلاح الزراعي، والتنمية الريفية، والمسائل الجنسانية، وتحليل السياسات وإسداء المشورة بشأنها، وتبادل المعلومات وبناء القدرات، والمعلومات والإحصاءات (قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة) (الفقرة 13).
- إحساسها بالقلق إزاء تراجع نسبة التمويل من البرنامج العادي مقارنة بالموارد الخارجة عن الميزانية، وإحاطتها بأن الاعتماد المتزايد على الموارد الخارجة عن الميزانية يمكن أن تؤثر سلبا على الطابع المتعدد الأطراف للمنظمة (الفقرة 14).
- إعطائها أولوية لقضية إدارة الثروة الحيوانية – التفاعلات مع البيئة (الفقرة 16) وموافقتها على أن تقوم المنظمة: بعقد مشاورات رفيعة المستوى (الفقرة 17)، ومساعدة البلدان، عند الطلب، في تصميم وتنفيذ أطر للسياسات (الفقرة 18)، والتعاون مع البلدان الأعضاء والأطراف الأخرى المهتمة على وضع مجموعة من الخطوط التوجيهية والأوراق الخاصة بالسياسات، والأدوات الداعمة لاتخاذ القرارات (الفقرة 19).
- اتفاقها مع تحليل الاتجاهات والتحديات في مجال تنمية المشروعات الزراعية التجارية والصناعات الزراعية (الفقرة 21)، وتأكيدها أنه لا بد من إعادة موازنة السياسات والمؤسسات والخدمات لزيادة تركيزها على هذا المجال (الفقرة 22).
- تسليطها الضوء على المخاطر التي يواجهها صغار المزارعين ومجهزي المنتجات الزراعية وتجارها (الفقرة 23) وعلى مخاطر المعايير وشروط الجودة التي تضعها الصناعات (الفقرة 26).
- توصيتها المنظمة بإعطاء الأولوية لمواجهة التحديات المتصلة بتنمية الأنشطة الزراعية التجارية والصناعات الزراعية عن طريق تعزيز الخبرات والقرارات، وإتاحة معلومات وتحليلات عالية الجودة، ودعم الصناعات الزراعية والبرامج الخاصة بسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، وإقامة علاقات عمل وثيقة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى وغيرها من المنظمات ذات الصلة (الفقرة 29)
- إحاطتها علما بأهمية التنوع الحيوي والطاقة الحيوية بالنسبة لاستدامة البيئة والأمن الغذائي وتشديدها على المخاوف المتزايدة من تأثير تغير المناخ وتقلبات الطقس القصوى على الزراعة (الفقرة 30)، وموافقتها على دور المنظمة الرئيسي بالنسبة للقضايا البيئية المتصلة

بالأغذية والزراعة (الفقرة 31)، وتأييدها، بصفة عامة، إجراء دراسة عن العناصر التي يمكن أن يتضمنها الإطار الاستراتيجي للزراعة والتحديات البيئية في القرن الحادي والعشرين، الذي تضعه المنظمة (الفقرات 32-36)

- تذكيرها بأهمية أن تقدم المنظمة المساعدة الفنية للبلدان بشأن القضايا المعقدة مثل محاصيل الطاقة التي تنمو في مناطق محددة، وخيارات التكيف مع تغير المناخ، وإدارة التفاعل بين البيئة والثروة الحيوانية، وتوفير أدوات المعرفة وإسداء المشورة بشأنها، وقد يكون ذلك عن طريق مشاريع برنامج التعاون التقني (الفقرة 37).
- تسليمها بأهمية موارد المياه للزراعة والإنتاج الغذائي والتخفيف من حدة الفقر (الفقرة 39)، وموافقتها على أهمية رفع مستوى الكفاءة في استخدام المياه وزيادة إنتاجية المياه في الزراعة المروية في سياق الإدارة المتكاملة للموارد المالية (الفقرة 40)، وتوصيتها بأن تعزز المنظمة جهودها لتحديد نتائج تغير المناخ بالنسبة للموارد المائية والقطاع الزراعي (الفقرة 42)، وترحيبها بالاقتراح الخاص بوضع إطار متكامل ومتعدد التخصصات لمعالجة ندرة المياه (الفقرة 47).
- تشديدها على أهمية الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية والدور المهم والفريد الذي تقوم به المنظمة بالنسبة لنتائج ومتابعة المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية (الفقرة 48)، وتقديرها مطالبة الأمانة بأن (1) تعرض معلومات عن الأسلوب متعدد القطاعات في معالجة الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية مع تحديد المسؤوليات الوظيفية وجهات الاتصال بوضوح؛ (2) تقدم عرضا للأنشطة الحالية والجارية للمنظمة، وقدرات المكاتب الإقليمية، وبرامج المنظمة للتعاون التقني في هذا المجال، وتقديرات تكاليف التنفيذ الممكن، من قبل المنظمة، للتوصيات الواردة في الفقرة 30 من إعلان المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، وتقرير تقديم اقتراح إلى المؤتمرات الإقليمية بالنظر في إدراج قضية الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في جداول أعمالها (الفقرة 49).

المقدمة

1- حضر الدورة العشرين للجنة الزراعة (روما، 25-28 أبريل/نيسان 2007) ممثلون عن 113 من أعضاء اللجنة، ومراقبون من أربع دول أعضاء أخرى في منظمة الأغذية والزراعة. وشارك أيضاً في الدورة مراقبون من الكرسي الرسولي، وجماعة فرسان مالطة السيادية ومراقبون من ثلاث منظمات حكومية دولية و28 منظمة غير حكومية دولية لها صفة قانونية في منظمة الأغذية والزراعة، ومن أحد معاهد الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية. وترد قائمة البلدان والمنظمات الممثلة في الدولة في المرفق جيم. وأُبلغت اللجنة بأنّ الجماعة الأوروبية تشارك طبقاً للفقرتين 8 و9 من المادة 2 من دستور المنظمة، كما يرد في الوثيقة COAG/2007/Inf.5.

2- وألقى السيد David A. Harcharik، نائب المدير العام، بياناً نيابة عن المدير العام، يرد نصّه في المرفق دال.

أولا - انتخاب الرئيس ونائبي الرئيس

3- انتخبت اللجنة، طبقاً للمادة الأولى من لائحتها الداخلية، السيد حبيب حسين ناصر العبودي من الإمارات العربية المتحدة رئيساً للجنة، والسيد Antonio Pinho من البرتغال نائباً أول للرئيس، والسيدة Margaret Mohapi من جمهورية جنوب أفريقيا نائبة ثانية للرئيس.

4- وعيّنت اللجنة أيضاً الأعضاء التاليين في لجنة الصياغة: أستراليا، البرازيل، كندا، الصين، الجمهورية التشيكية، إكوادور، ألمانيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، اليابان، ماليزيا، سلطنة عُمان، الفلبين، السنغال، وأوغندا. وجرى تعيين السيد Paul Murphy من كندا رئيساً للجنة الصياغة.

ثانيا - الموافقة على جدول الأعمال والجدول الزمني للدورة

5- وافقت اللجنة على تعديل جدول الأعمال بحيث يضاف إليه البند 8 بعنوان "المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية". فجرى على هذا الأساس تغيير ترقيم البنود التالية. وجرى أيضاً تعديل الجدول الزمني كي تتسنّى مناقشة هذا البند الجديد من جدول الأعمال في وقت مبكر من الدورة. وأحاطت اللجنة علماً بتنظيم عدد من الاجتماعات الجانبية على هامش الجلسة العامة لإطلاع المندوبين على الأنشطة والمبادرات في مجالي الأغذية والزراعة. وتمّت الموافقة على جدول الأعمال المنقّح وعلى الجدول الزمني. ويرد جدول الأعمال في المرفق ألف.

6- وترد قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في المرفق باء.

ثالثا- استعراض برنامج عمل المنظمة في قطاع الأغذية والزراعة

ألف- تقرير تنفيذ البرامج للفترة 2004-2005

7- رحّبت اللجنة بالتقرير محيطة علماً بأنّ صيغته وطريقة عرضه الجديدة تعطي معلومات أوضح وأشمل عن الأبعاد الإقليمية وتبرز فيه بوضوح أكبر الموارد من خارج الميزانية والإنجازات المحققة. واقترح العديد من الأعضاء زيادة التركيز على اعتماد نهج "قائم على النتائج"، يتضمّن تحليلاً كمياً للنواتج المحقّقة ونتائج عمليات التقييم الذاتي. وأبدوا رغبتهم في

الحصول على مزيد من المعلومات عن الشراكات، خاصة بين وكالات الأمم المتحدة المختصة بالأغذية والزراعة التي تتخذ من روما مقراً لها. وأبدى بعض الأعضاء قلقهم من التجزئة المفرطة لبرنامج العمل للفترة 2004-2005.

8- وأثنت اللجنة على الإنجازات التي سلّط التقرير الضوء عليها رغم انخفاض الموارد وأحاطت علماً بمساهمة المنظمة الهامة في تحقيق الأمن الغذائي في العالم.

"، مع الترحيب بالمبادرة الدولية للحد من المخاطر الناجمة عن استخدام مبيدات آفات سامة بوجه عام.

باء - الاقتراحات الأولية لبرنامج العمل للفترة 2008-2009

10- رحّبت اللجنة بالاقتراحات الأولية لبرنامج العمل للفترة 2008-2009 وأيّدت توجهاته الرئيسية. وأحاطت علماً بالسياق الذي أعدّت فيه الوثيقة في الدورة الحالية من التخطيط وإعداد الميزانية وبالأسباب الكامنة وراء عدم توفر معلومات مفصّلة عن تخصيص الموارد في الفترة 2008-2009 (انظر الفقرة 5 من الوثيقة COAG/2007/3).

11- وأخذت اللجنة علماً بعملية التقييم الخارجي المستقلّ الجارية وسلّمت بأنّه قد يلزم إدخال تعديلات في برنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009 بعد دراسته من جانب الأجهزة الرئاسية.

12- وفي سياق دراسة مجالات العمل في فترة السنتين، شدد الأعضاء على ضرورة المحافظة على توازن مناسب بين الأنشطة المعيارية والتنفيذية. وكان هناك تشديد على أهمية الربط بين القواعد العالمية وتنفيذها على المستويين القطري والميداني من خلال بناء القدرات.

13- وأعطت اللجنة أولوية خاصة ومن دون تسلسل محدد للعمل في مجالات الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية (الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، واتفاقية روتردام، ونظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود، وإدارة الأزمات)، والتغذية وحماية المستهلك (الدستور الغذائي، وجودة الأغذية وسلامتها)، الموارد الوراثية للأغذية والزراعة (المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، والموارد الوراثية الحيوانية)، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية (تغيّر المناخ، وتدهور البيئة)، ودعم بناء القدرات في البلدان النامية للمشاركة بمزيد من الفعالية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، والصناعات الزراعية، والتكنولوجيا الحيوية، والإرشاد والبحوث، والإصلاح الزراعي، والتنمية الريفية، والمسائل الجنسانية، وتحليل السياسات وإسداء المشورة حولها، وتبادل المعلومات وبناء القدرات، والمعلومات والإحصاءات (قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة). واعتبر العديد من الأعضاء أنّ تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية للإعمال المطرد للحقّ في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي القطري هو من الأولويات. وأدلى أحد الأعضاء بملاحظة حول ضرورة توخي العناية في التعامل مع قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة، بما يشمل الاتساق مع البيانات القديمة.

14- وأحاطت اللجنة علماً بالمخاوف التي أبداها بعض الأعضاء تجاه المنحى التراجعي لموارد البرنامج العادي. وأبدت اللجنة قلقها لتراجع نسبة التمويل من البرنامج العادي مقارنة مع الموارد

من خارج الميزانية، وأحاطت علماً بأنّ الاعتماد المتزايد على الموارد من خارج الميزانية قد يؤثر سلباً على الطابع المتعدد الأطراف للمنظمة.

رابعا - إدارة الثروة الحيوانية والتفاعلات مع البيئة

15- أبدت اللجنة تقديرها للوثيقة COAG/2007/4. وأيّدت دور المنظمة في مساعدة البلدان الأعضاء على الحد من التأثيرات السلبية لقطاع الثروة الحيوانية على البيئة.

16- وأعطت اللجنة الأولوية لهذا الموضوع في برنامج العمل والميزانية في المنظمة. وفي حين دعا العديد من الأعضاء إلى تخصيص عنصر برنامجي لهذا الموضوع، اقترح بعض الأعضاء أنه ينبغي دراسة هذه المسألة في الإطار الأوسع لبرنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009 مع مراعاة نتائج التقييم الخارجي المستقل. وفي حين دعا بعض الأعضاء المانحين إلى تقديم موارد من خارج الميزانية من أجل مساندة التزامات البرنامج العادي للمنظمة في هذه المجال، رأى غيرهم من الأعضاء أنه يتعيّن على المنظمة العمل في هذا المجال ضمن حدود الموارد المتاحة لديها.

17- ووافقت اللجنة على اقتراح المنظمة عقد مشاورات رفيعة المستوى لتقييم نطاق التفاعلات بين الثروة الحيوانية والبيئة والاختلافات الإقليمية من حيث طبيعتها وحجمها، ولتحديد مجالات المقايضة والأولوية عند رسم السياسات وفي التدخلات التقنية. واعتبر عدد من الأعضاء أنه لا بد من إيلاء العناية الواجبة، عند تحليل القضايا الخاصة بالثروة الحيوانية والبيئة، للتأثيرات الإيجابية الممكنة للثروة الحيوانية على البيئة وسبل المعيشة.

18- وأيّدت اللجنة ضرورة أن تساعد المنظمة البلدان، إذا ما طلبت منها ذلك، على تصميم وتنفيذ أطر للسياسات التي تعالج القضايا البيئية التي تتعدى الحدود الوطنية، بما في ذلك دعم تنفيذ المعاهدات الدولية في مجال تغير المناخ والتنوع الحيوي والمياه وتدهور الأراضي.

19- ودعت اللجنة المنظمة، بالتعاون مع البلدان الأعضاء والأطراف المهتمة الأخرى، بما في ذلك القطاع الخاص، إلى تكوين مجموعة من الخطوط التوجيهية والأوراق الخاصة بالسياسات والأدوات الداعِمة لاتخاذ القرارات للتخفيف من حدة تأثيرات قطاع الثروة الحيوانية على البيئة.

20- ولم يؤيّد عدد كبير من الأعضاء التوصية الواردة في النقطة الرابعة من الفقرة 64 من القسم الرابع من الوثيقة COAG/2007/4 والتي تدعو المنظمة إلى استكشاف فرص تيسير النظم الدولية لإصدار الشهادات دعماً للإنتاج الحيواني المستدام، حيث أنه يمكن استخدامها كحواجز تجارية غير جمركية.

خامسا- تحديات تنمية الأنشطة الزراعية التجارية والصناعات الزراعية

21- أعربت اللجنة عن تقديرها للوثيقة COAG/2007/5، مشيرة إلى أهمية الاتجاهات المتصلة بتنمية الأنشطة الزراعية التجارية والصناعات الزراعية. واتفقت اللجنة مع تحليل الاتجاهات والتحديات.

22- وسلّمت اللجنة بالأهمية المتزايدة للأنشطة الزراعية التجارية والصناعات الزراعية في الأقاليم النامية، وبالدور الحيوي الذي تضطلع به الصناعات الزراعية على صعيد التنمية الاقتصادية والحد من الفقر. وأشار العديد من الأعضاء إلى تجاربهم الخاصة وأوضحوا إلى أنهم

يواجهون تحديات كبرى للتكيّف مع التغييرات التنظيمية والمؤسسية التي يشهدها القطاع الزراعي في بلدانهم. وأكّدت اللجنة أنّه لا بدّ من إعادة التوازن إلى السياسات والمؤسسات والخدمات بحيث تركّز على تنمية الأنشطة الزراعية التجارية والصناعات الزراعية.

23- ولفتت اللجنة الانتباه إلى المخاطر التي يواجهها صغار المزارعين ومجهزي المنتجات الزراعية وتجارتها. وأبدى العديد من الأعضاء قلقهم للتأثيرات الممكنة على صغار المزارعين. واتفقت اللجنة على الحاجة إلى تقييم ومعالجة المقايضات الجارية بين الوتيرة السريعة لتطوير الصناعات الزراعية وتأثيراتها على صغار المزارعين والمجهّزين.

24- وشدد العديد من الأعضاء على أهمية خلق بيئات مشجّعة للأنشطة الزراعية التجارية وأشاروا إلى دعمهم لإصلاح السياسات وتعزيز المؤسسات بالنسبة إلى:

- الأطر القانونية والتنظيمية للموارد والأصول والأنشطة الزراعية التجارية؛
- تعاون القطاع العام مع القطاع الخاص؛
- تشكيل جمعيات للصناعة والمنتجين؛
- إيضاح المهام المؤسسية من أجل دعم الاستثمار في الأنشطة الزراعية التجارية والصناعات الزراعية.

25- ولفتت اللجنة الانتباه إلى الحاجة إلى برامج خاصة بسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة من أجل تحسين تقديم الخدمات للصناعات الزراعية وخلق قيمة مضافة لصغار المزارعين ومساعدة المزارعين على الاستجابة لتغيّر الأسواق واحتياجات المستهلكين. وأشار بعض الأعضاء إلى أنهم بحاجة إلى مساعدة تقنية لهذا النوع من البرامج.

26- ولفتت اللجنة الانتباه أيضاً إلى مسألة المعايير وشروط الجودة التي تضعها الصناعات والمخاطر الناجمة عن تكاثرها. واعتبر عدد من الأعضاء أنّه يجدر بالحكومات التدخل لتحقيق أفضل تأثيرات ممكنة ولتحسين إنصاف المعايير والشروط التي تضعها الصناعات. وذكّر بعض الأعضاء بأهمية الاتساق مع المعايير العامة وأولوياتها.

27- واتفق العديد من الأعضاء مع الرأي القائل بأنّ مواجهة التحديات التي تطرحها تنمية الأنشطة الزراعية التجارية والصناعات الزراعية يستلزم تخصيص عناية وإمكانات أكبر في الأنشطة التي ينفّذها القطاع العام بالنسبة إلى:

- تحليل اتجاهات الصناعات الزراعية وأدائها على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية؛
- إيجاد سياسات ومؤسسات وخدمات مشجّعة، بما في ذلك نظم المعلومات؛
- تقديم الدعم لصناعات زراعية وسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة وآليات معيّنة من أجل الربط بين موارد القطاعين العام والخاص.

28- وأوصت اللجنة المنظمة بأن تعطي الأولوية لمواجهة التحديات المتصلة بتنمية الأنشطة الزراعية التجارية والصناعات الزراعية ودعت بالتالي المنظمة إلى:

- تعزيز الخبرات والقدرات لمواجهة التحديات التي تطرحها تنمية الأنشطة الزراعية التجارية والصناعات الزراعية؛

- إتاحة معلومات وتحليلات عالية الجودة لدعم صياغة السياسات الخاصة بالأنشطة الزراعية التجارية والصناعات الزراعية والاستثمار فيها؛
- دعم الصناعات الزراعية والبرامج المتعلقة بسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص؛
- إقامة علاقات عمل وثيقة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى وغيرها من المنظمات المختصة.

29- ورحّبت اللجنة بعقد المنتدى العالمي للصناعات الزراعية وشكرت حكومة الهند على عرضها الكريم باستضافة المنتدى.

سادسا- البيئة والزراعة

30- درست اللجنة التفاعلات بين التحديات البيئية الرئيسية والقطاع الزراعي. وأحاطت علماً بأهمية التنوع الحيوي والطاقة الحيوية بالنسبة إلى استدامة البيئة والأمن الغذائي وشددت على ازدياد المخاوف من تأثير تغيّر المناخ وتقلبات الطقس القصوى على الزراعة.

31- وافقت اللجنة على دور المنظمة الرئيسي بالنسبة للقضايا البيئية المتصلة بالأغذية والزراعة.

32- وأيّدت اللجنة، بصفة عامة، اقتراح الأمانة بإجراء دراسة عن العناصر التي يمكن أن يتضمّنها إطار المنظمة الاستراتيجي للزراعة والتحديات البيئية في القرن الحادي والعشرين الذي تضعه المنظمة، إلى حين صدور نتائج التقييم الخارجي المستقلّ. إلا أنّ بعض الأعضاء اعتبروا أنه من السابق لأوانه أن تباشر الأمانة بتنفيذ هذه المهمة.

33- وأوصت اللجنة بأن تشكّل الدراسة أساساً لاتخاذ قرارات مستنيرة من خلال تحديد الخطوات الواجب اتخاذها بشكل واضح من أجل فهم وتخطيط وتحقيق نمو قطاعي مستدام من الناحية البيئية، بما يشمل الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والخاصة بالسياسات الناتجة عن مختلف الخيارات. وطلبت اللجنة أن تعرض الدراسة على الدورة الحادية والعشرين للجنة الزراعة قبل إحالتها إلى الدورة الخامسة والثلاثين لمؤتمر المنظمة عام 2009.

34- وبالنظر إلى مدى تعقد القضايا العالمية المطروحة، أوصت اللجنة بأن يعتمد الإطار الاستراتيجي المقترح المشار إليه في الفقرة 32 أعلاه رؤية طويلة الأجل. وطلبت أيضاً أن تُحدد تكلفة المبادرة، ويستحسن أن تكون هذه التكلفة معتمدة على موارد البرنامج العادي، وأن يُباشر بتنفيذها فوراً، ولكن بدون استباق نتائج التقييم الخارجي المستقل للمنظمة.

35- وطلبت اللجنة أن تجري الادارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة هذه الدراسة، من خلال تعاون مشترك بين الإدارات وبالتشاور الوثيق مع البلدان الأعضاء. وحثّت أيضاً على الاضطلاع بهذا العمل بالتعاون الوثيق مع أجهزة دولية مختصة أخرى وفي إطار اتفاقات بيئية متعددة الأطراف.

36- وأوصت اللجنة بأن يجري الإطار الاستراتيجي تحليلاً لمواطن التكافل البيئي والزراعي، بما في ذلك الفرص والمقايضات في مختلف المناطق الزراعية الإيكولوجية ومع مراعاة مختلف

الاحتياجات الإقليمية إلى الأغذية ومستويات التنمية. أما في ما يتعلّق بالطاقة الحيوية، فقد شدد بعض الأعضاء على أمن الطاقة والتحديات المتصلة بالأمن الغذائي نتيجة التنافس على استخدام الموارد. وجرى تسليط الضوء على دور الزراعة العضوية في تلبية الاحتياجات البيئية والغذائية. وعلاوة على ذلك، ذكر بعض الأعضاء التدابير الزراعية والبيئية باعتبارها عنصراً هاماً لمعالجة القضايا البيئية التي لا تضعها قوى السوق في الحسبان. وأوصي بأن يتناول الإطار الاستراتيجي على نحو ملائم تفاعلات الثروة الحيوانية مع البيئة.

37- وذكّرت اللجنة بأهمية أن تقدّم المنظمة المساعدة التقنية للبلدان بالنسبة إلى القضايا المعقّدة مثل محاصيل الطاقة الخاصة بمناطق معيّنة، وخيارات التكيّف مع تغيّر المناخ، وإدارة التفاعل بين البيئة والثروة الحيوانية، وتوفير أدوات المعرفة وإسداء المشورة بشأنها، وقد يكون هذا من خلال مساعدات التعاون التقني.

سابعا- الزراعة وندرة المياه: نهج برنامجي لكفاءة استخدام المياه والإنتاجية الزراعية

" والتوقيت المناسب لصدورها.

39- وسلّمت اللجنة بأهمية موارد المياه للزراعة والإنتاج الغذائي، ودورها الكبير في التخفيف من حدة الفقر. إلا أنها سلطت الضوء على زيادة التنافس مع القطاعات الأخرى على المياه (الإمدادات البلدية، والصناعة، والبيئة).

40- ووافقت اللجنة على أهمية زيادة الكفاءة في استخدام المياه وإنتاجية المياه في الزراعة المروية، ابتداء من إدارة المياه على مستوى المزرعة وحتى أداء نظم الري، في سياق الإدارة المتكاملة للموارد المائية. وطلب بعض الأعضاء من المنظمة تقديم المساعدة التقنية والتوجيه في هذا الخصوص.

41- وشدد عدد من الأعضاء على الحاجة في البلدان النامية إلى الموارد المالية لتطوير البنية الأساسية لضبط الموارد المائية وتوزيعها من أجل تطوير الري، لاسيما عن طريق الأخذ بتكنولوجيات الري المنخفضة التكاليف وتحديث الري. وتم التسليم بضرورة مشاركة القطاعين العام والخاص في هذا الصدد.

42- وأوصت اللجنة بأن تعزز المنظمة جهودها لتحديد نتائج تغير المناخ بالنسبة للموارد المائية والقطاع الزراعي.

43- وسلط الكثير من الأعضاء الضوء على أهمية جمع المياه وما قد يكون من قدرة على المساهمة بشكل ملحوظ في زيادة الإنتاج الغذائي، وشجعوا المنظمة على تدعيم عملها في هذا المجال وعلى تأمين مزيد من الموارد لتقديم المساعدة التقنية بشأن هذا الموضوع.

44- وأوصى بعض الأعضاء المنظمة بتعزيز الأنشطة التي تضطلع بها للتخفيف من حدة أضرار الفيضانات والجفاف. وأبرز بعض الأعضاء أهمية تحسين قدرة تربية النباتات، بما في ذلك بواسطة التكنولوجيات الحيوية الحديثة، للحصول على سلالات محصولية مقاومة للجفاف، الأمر الذي يسهم في الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في المناطق التي تعاني من إجهاد مائي.

45- وسلط بعض الأعضاء الضوء على أهمية إدارة المياه الدولية لتجنب النزاعات بين البلدان التي تتشاطر هذه الموارد المائية.

46- وأشار بعض الأعضاء إلى الحاجة إلى إعادة التشجير للتخفيف من تأثيرات التصحّر وتغيّر المناخ.

47- ورحبت اللجنة بالاقتراح الخاص بوضع إطار متكامل ومتعدد التخصصات لمعالجة ندرة المياه. وطلب بعض الأعضاء توضيحات إضافية بشأن آثار هذا الاقتراح على الكيانات البرنامجية القائمة وعلى برنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009. وأعرب العديد من الأعضاء عن الحاجة إلى مراعاة نتائج التقييم الخارجي المستقل قبل التوسّع أكثر في إعداد برنامج محدد البنية خاص بالمياه. وأحاطت اللجنة علماً بأن اقتراحات إضافية ستقدم إليها في دورتها الحادية والعشرين.

ثامنا – المسائل التي أحالها المؤتمر والمجلس إلى لجنة الزراعة: المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية: النتائج والمتابعة

48- لدى النظر في نتائج ومتابعة المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، أشارت المنظمة إلى أهمية الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية والدور المهم والفريد الذي تقوم به المنظمة بالنسبة لهذه المسألة.

49- وقررت اللجنة أن:

- تطلب من الأمانة أن تعرض، عند تقديم تقرير الدورة العشرين للجنة الزراعة إلى المجلس في دورته الثانية والثلاثين بعد المائة، التي ستعقد في يونيو/حزيران 2007، معلومات عن الأسلوب المتعدد بين القطاعات الذي تتبعه المنظمة في معالجة الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، مع تحديد المسؤوليات الوظيفية وجهات الاتصال بوضوح.

- تطلب من الأمانة أن تقدم عرضا عاما لما يلي:

  - الأنشطة الحالية والجارية للمنظمة بشأن الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية؛
  - قدرة المكاتب الإقليمية على معالجة قضية الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية؛
  - برامج المنظمة للتعاون التقني بشأن هذه المسألة؛
  - تقديرات تكاليف التنفيذ الممكن، من قبل المنظمة، للتوصيات الواردة في الفقرة 30 من إعلان المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.

  ويُقدم هذا العرض إلى المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2007، كوثيقة للإحاطة، وإلى لجنة الأمن الغذائي العالمي، كوثيقة للنظر فيها في دورتها الرابعة والثلاثين، عام 2008.

- تقترح على المؤتمرات الإقليمية النظر في إدراج قضية الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، في جداول أعمالها.

تاسعا- أية مسائل أخرى

50- أحاطت اللجنة علماً بالطبيعة غير الرسمية للاجتماعات الجانبية، وبأنه من غير المنتظر بالتالي أن تصدر عنها تقارير رسمية. إلا أنّ الأمانة ستتيح العروض التي تخللت الاجتماعات الجانبية، كلما أمكن ذلك، ليس فقط للمشاركين بل أيضاً لجميع الأطراف المهتمّة الأخرى.

51- ولوحظ أنّ التوصيات الخاصة بتقييم حملة مكافحة الجراد الصحراوي (الوثيقة COAG/2007/Inf.7) وبرنامج تليفود (الوثيقة COAG/2007/Inf.8) لم تُدرس بعد بالكامل من جانب الأجهزة الرئاسية المختصة في المنظمة.

52- وطُلب إلى الأمانة أن تعتمد استراتيجيات اتصال جديدة تقوم على توزيع الوثائق بواسطة شبكة الإنترنت وأنّ تحدّ من عدد النسخ المطبوعة الموزّعة، حسب المقتضى.

عاشرا- موعد ومكان انعقاد الدورة القادمة

53- أحاطت اللجنة بأن دورتها الحادية والعشرين ستعقد في مقر المنظمة في روما بعد سنتين تقريبا من الآن، مع انعقاد الدورة المقبلة للجنة مشكلات السلع، الواحدة بعد الأخرى مباشرة. وسيحدد المدير العام، بالتشاور مع رئيس اللجنة، التاريخ الدقيق للدورة، مع مراعاة الجدول الشامل لاجتماعات المنظمة والوكالات الأخرى التي يوجد مقرها في روما.

حادي عشر– الموافقة على التقرير

54 - ووفق على التقرير في يوم السبت 28 أبريل/نيسان 2007.

المرفق ألف

جدول الأعمال

1- انتخاب الرئيس ونائبي الرئيس

2- الموافقة على جدول الأعمال والجدول الزمني للدورة

3- استعراض برنامج عمل المنظمة في قطاع الأغذية والزراعة

- تقرير تنفيذ البرامج للفترة 2004-2005

- الاقتراحات الأولية لبرنامج العمل للفترة 2008-2009

4- إدارة الثروة الحيوانية – التفاعلات مع البيئة

5- تحديات تطوير الأعمال الزراعية والصناعات الزراعية

6- البيئة والزراعة

7- الزراعة وندرة المياه: نهج برنامجي لكفاءة استخدام المياه والإنتاجية الزراعية

8- المسائل التي أحالها المؤتمر والمجلس إلى لجنة الزراعة: المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية: النتائج والمتابعة

9- أية مسائل أخرى

10- موعد ومكان انعقاد الدورة القادمة

11- الموافقة على التقرير

المرفق باء

قائمة الوثائق

COAG/2007/1	جدول الأعمال والجدول الزمني المؤقتان
COAG/2007/1.Add.1	إضافة إلى جدول الأعمال والجدول الزمني المؤقتين، كما اقترحها رئيس مجموعة الـ 77، شعبة روما
COAG/2007/2	تقرير تنفيذ البرامج للفترة 2004-2005
COAG/2007/2 Add.1	تقرير تنفيذ البرامج للفترة 2004-2005، تمهيد من المدير العام – الموجز التنفيذي
COAG/2007/3	الاقتراحات الأولية لبرنامج العمل للفترة 2008-2009 في قطاع الأغذية والزراعة
COAG/2007/4	إدارة الثروة الحيوانية - التفاعلات البيئية
COAG/2007/5	تحديات تطوير الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية
COAG/2007/6	البيئة والزراعة
COAG/2007/7	الزراعة وندرة المياه: نهج برامجي لكفاءة استخدام المياه والإنتاجية الزراعية
COAG/2007/8	المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية: النتائج والمتابعة

COAG/2007/INF/SERIES

COAG/2007/Inf.1	جدول الأعمال التفصيلي المؤقت
COAG/2007/Inf.2 Rev.1	قائمة الوثائق المؤقتة
COAG/2007/Inf.3	قائمة الأعضاء في اللجنة
COAG/2007/Inf.4	قائمة المندوبين والمراقبين
COAG/2007/Inf.5	بيان الاختصاصات وحقوق التصويت المقدم من الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء
COAG/2007/Inf.6	متابعة جدول أعمال القرن 21 ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
COAG/2007/Inf.7	الجراد الصحراوي
COAG/2007/Inf.8	تقارير التقييم
COAG/2007/Inf.9	المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية: النتائج والمتابعة
COAG/2007/Inf.10	منظمة الأغذية والزراعة بوصفها منظمة للمعارف
COAG/2007/Inf.11	أنفلونزا الطيور
COAG/2007/Inf.12	تنفيذ المنصّة الدولية للطاقة الحيوية
COAG/2007/Inf.13	التداخل بين الزراعة والغابات
COAG/2007/Inf.14	المبادرة الجديدة للحد من مخاطر مبيدات الآفات

المرفق جيم

البلدان والمنظمات الممثلة في الدورة

أفغانستان
الجزائر
أنغولا
الأرجنتين
أرمينيا
أستراليا
النمسا
أذربيجان
بنغلاديش
بلجيكا
بنن
بوليفيا
البوسنه والهرسك
البرازيل
بلغاريا
بوركينا فاسو
بوروندى
الكاميرون
كندا
الرأس الأخضر
شيلي
الصين
كولومبيا
جمهورية الكونغو
كوستاريكا
كوت ديفوار
كرواتيا
كوبا
قبرص
الجمهورية التشيكية
جمهورية كوريا الديمقراطية
الدانمرك
الجمهورية الدومينيكية
إكوادور
مصر
السلفادور
إريتريا
إستونيا
إثيوبيا
الجماعة الأوروبية – منظمة عضو
فنلندا
فرنسا
غابون
ألمانيا
غانا
اليونان
غواتيمالا
غينيا
هندوراس
المجر
آيسلندا
الهند
إندونيسيا
جمهورية إيران الإسلامية
العراق
آيرلندا
إيطاليا
اليابان
الأردن
كينيا
الكويت
لاتفيا
لبنان
ليسوتو
الجماهيرية العربية الليبية
ليتوانيا
مدغشقر
ملاوي
ماليزيا
مالي
موريتانيا
موريشيوس
المكسيك
مولدوفا
المغرب
موزامبيق
ناميبيا
هولندا
نيوزيلندا
نيكاراغوا
النيجر
نيجيريا
النرويج
عُمان
باكستان
بنما
باراغواي
بيرو
الفلبين
بولندا
البرتغال
جمهورية كوريا
رومانيا
الإتحاد الروسي
سان مارينو
المملكة العربية السعودية
السنغال
صربيا
سيشيل
سيراليون
سلوفاكيا
سلوفينيا
جنوب أفريقيا
أسبانيا
سري لانكا
السودان
سورينام
السويد
سويسرا
تايلند
جمهورية مقدونيا
اليوغوسلافية السابقة
تونغا
تركيا
أوغندا
أوكرانيا
الإمارات العربية المتحدة
المملكة المتحدة
جمهورية تنزانيا المتحدة
الولايات المتحدة الأمريكية
أوروغواي
فييت نام
اليمن
زامبيا
زمبابوي

المراقبون من الدول الأعضاء التي ليست أعضاءً في اللجنة

ليبيريا قطر
ميانمار تونس

الكرسي الرسولي
جماعة فرسان مالطة السيادية

المراقبون من المنظمات الحكومية الدولية

Action Aid International
المنظمة العالمية للرفق بحيوانات المزرعة
الاتحاد الدولي لحياة المحصول

شروع هايفر الدولى
لتحالف النسائى الدولي

المجلس الدولى للمرأة
الاتحاد الدولى للاقتصاد المنزلى
الاتحاد الدولى للمنتجين الزراعيين
الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية
لرابطة الدولية لصناعات الأسمدة
لجنة التخطيط الدولية المشتركة بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بشأن السيادة على الغذاء.

إتحاد رايفايزن الدولي
لاتحاد الدولي للبذور
شبكة العمل الخاصة بمبيدات الآفات
شبكة منظمات الفلاحين والمنتجين في غرب أفريقيا
منظمة الروتاري الدولية
رابطة الدولية لأخوات المحبة
تحالف الاتحادات الزراعية فى جنوب أفريقيا
رابطات مزراعي الجزر المواجهة للريح
الرابطة النسائية العالمية من أجل السلام والحرية
الرابطة العالمية للإنتاج الحيواني
الرابطة الدولية للمرشدات وفتيات الكشافة
الاتحاد العالمى لرابطات العمال
الجمعية العالمية للرفق بالحيوان
المنظمة العالمية لبحوث السكر

المعاهد التابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية

منظمة Bioversity International

المرفق دال

البيان الافتتاحي الذى أدلى به السيد DAVID HARCHARIK
نائب المدير العام

السيد الرئيس، السادة المندوبون الموقرون، سيداتي وسادتي
سعدتم مساء ومرحبا بكم في الدورة العشرين للجنة الزراعة

وأرحب أيضا بالمدير العام المساعد الجديد لإدارة الزراعة وحماية المستهلك السيد Jose Sumpsi- الذى تسلم مهام منصبه في الوقت المناسب للاشتراك في أهم اجتماع لهذه الإدارة. ولا يخالجني شك في أنه، بخبرته التي تزيد عن 30 عاما في ميدان الاقتصاد الزراعى، سواء في بلده، اسبانيا، أو في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي كخبير في التنمية الريفية لدى مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، سيقود باقتدار إدارة الزراعة وحماية المستهلك. وهو، في ذلك، سيعتمد على دعمكم له. وإنى أدعوكم الى الاستفادة من هذه الدورة للتعرف عليه.

وأود إزجاء الشكر إلى السيد Alexander Muller للعمل الممتاز الذي قام به عند توليه مسؤولية الإدارة إلى حين وصول السيد Sumpsi.

ولا يخفى على حضراتكم أن الإمدادات الغذائية في العالم تكفي لإطعام سكانه أجمعين. ومع ذلك، فهناك في العالم أجمع، ولكن في البلدان أساسا، أكثر من 850 مليون نسمة يعانون من الجوع وقصور التغذية. لذلك فإن الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر وكفالة الاستدامة للزراعة هى شواغل رئيسية لعالمنا اليوم، والمرجح أنها ستلازمنا لبعض الوقت في المستقبل، وعلى سبيل المثال، فإن النمو السكاني الذى يفيد الاسقاطات بأنه سيرتفع بعدد سكان العالم من مستواه الحالي البالغ ستة مليارات ونصف مليار نسمة إلى تسعة مليارات نسمة بحلول عام 2045، سيسفر عن زيادة الطلب على الأغذية والألياف وغيرها من المنتجات الزراعية، وعن زيادة الضغط على نظم الانتاج الزراعي بالتالى. كذلك فان الزيادة في استخدام الوقود الحيوي، كمصدر متجدد للطاقة، ستؤثر بدورها على الانتاج الزراعى والحفاظ على الانتاج الزراعي وتكثيفه، مع صون الموارد الطبيعية والنظم الايكولوجية في الوقت ذاته هو تحد هائل. أما كيفية التصدي لهذا التحدث فهو موضوع دورتكم هذا الإسبوع.

وسنلتمس، خلال هذا الأسبوع القصير، آراءكم ومشورتكم بشأن عدد من القضايا المحددة. وتتعلق القضية الأولى بما يمكن أن تفعله المنظمة، أى برنامج عمل المنظمة على وجه التحديد، وما أنجزناه خلال الفترة 2004-2005، واقتراحاتنا للفترة 2008-2009.

وترد انجازات الفترة 2004-2005 في تقرير تنفيذ البرامج.وأود تسليط الضوء على بعض من انجازاتنا الرئيسية. ففي المقام الأول، سرى مفعول ثلاث من الاتفاقيات التي شاركت المنظمة في الأعمال الخاصة بها في المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية، والنص المنقح للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات واتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة

المسبقة. واضطلعت المنظمة أيضا بدور قيادي في تنسيق وضبط حملة مكافحة الجراد ؟ فقد رحبت بها الأغلبية وصادق عليها أكثر من 650 من الأخصائيين العلميين والإقتصاديين من جميع أنحاء العالم. وأصبح البرنامج الخاص للأمن الغذائي عاملا حفازا هاما للاستثمارات الوطنية والدولية في البرامج الشاملة والواسعة النطاق التي تشمل جانبي الأمن الغذائي المتعلقين بالانتاج وفرص الحصول على الغذاء على حد سواء، وأصبح البرنامج يصل الآن إلى ملايين الأسر الزراعية، مقارنة بالآلاف القليلة التى ميّزت مرحلته الأولى.

أما بالنسبة للفترة 2008-2009 المقبلة، فإن اقتراحاتنا ترد في وثيقة الاقتراحات الأولية لبرنامج العمل. وإنى أدعوكم إلى ملاحظة أن الوثيقة هى الخطوة الأولى فقط في إعداد برنامج العمل. فتكاليف الميزانية لم تحسب بعد، وقد تنشأ أولويات أخرى أو إضافية في وقت لاحق من السنة عندما يناقش أعضاؤنا نتيجة التقييم الخارجي المستقل. وكانت معايير تحديد الأولويات التى وضعها المجلس هى التي وجهت خطى الأمانة في إعداد هذه الوثيقة، وذلك مع إيلاء عناية خاصة لما يلي: (1) الصلة بالإطار الاستراتيجي (والأهداف الانمائية للألفية)، (2) التركيز بوضوح على الأولويات التي عبر عنها الأعضاء، (3) الاستفادة من الميزة النسبية للمنظمة.

وأود، وأنا أتطرق الآن إلى القضايا الموضوعية المدرجة في جدول أعمالكم، الاشارة إلى أن التفاعل بين الزراعة والبيئة هو موضوع يتكرر فيها.

ففي حين يجب على الانتاج الزراعى التوسع حتى يفى بالطلبات المتزايدة على الغذاء، يواجه الأمن الغذائى تحديات خطيرة على الصعيد العالمي. فالمتوقع أن يسفر تغير المناخ، على سبيل المثال، عن الحد من توافر المياه، وتحول دورات النمو، وهجرة التنوع الحيوي، ونشأة آفات وأمراض جديدة، وتزايد هبوب العواصف، وموجات الجفاف، والفيضانات. وقد تؤدى التحولات السريعة في قطاع الطاقة نحو مصادر الطاقة المتجددة- لاسيما الطاقة الحيوية وما يتصل بها من تحويل الأرض والموارد الانتاجية الأخرى من الغذاء إلى الوقود الحيوي– إلى الحد من توافر الغذاء وإلى رفع أسعاره، كما سيزداد التنافس على الموارد المائية المحدودة بين المدن والمناطق الريفية، مع تزايد هجرة السكان من الريف إلى المناطق الحضرية.

وتعد الزراعة من المستخدمين الرئيسيين للموارد الطبيعية، بما في ذلك 40 فى المائة من الأراضي و70 في المائة من المياه. وهى تعتمد بدرجة كبيرة أيضا على قدرة النظم الإيكولوجية على توفير هذه الموارد من الأرض والمياه. فضلا عن التنوع الحيوي، والتربة وعمليات ايكولوجية حيوية شتى، مثل التلقيح النباتي الطبيعي. وتشمل المجالات الجديدة التى يلزم النظر فيها بالنسبة للقطاع الزراعى التكيف مع تغير المناخ، وحماية التنوع الحيوي الزراعي، وإمكانية إعادة تخصيص مساحات ضخمة من الأرض للمحاصيل غير الغذائية.

وفيما يخص المياه في الزراعة، ستفحص اللجنة في هذه الدورة اقتراحا بتركيز القدرة التقنية للمنظمة على ندرة المياه. وإذ يطلب من الزراعة أن تبرر استخدامها للمياه من الناحيتين الاجتماعية-الاقتصادية والبيئة، فعلينا أن نبحث الإدارة الزراعية للمياه عبر جميع

القطاعات الفرعية المنتجة، بما في ذلك مصايد الأسماك والحراجة والإنتاج الحيواني، بغرض الحد من الإجهاد الاجتماعي والبيئي. ومع تزايد المنافسة على الماء الخام والتعفير الإضافي الذي يمثله تغير المناخ، يصبح من المهم التصدي لهذه التحديات مسبقا. ونحن نلتمس، خلال هذا الأسبوع، آراءكم بشأن كيفية عمل ذلك.

ويعالج أحد البنود الموضوعية المهمة المدرجة في جدول أعمالكم "إدارة الثروة الحيوانية – التفاعلات مع البيئة". ويعالج البند قضايا موضوعية في قطاع الثروة الحيوانية. فقطاع الثروة الحيوانية يقوم بدور أساسي ومتزايد في الاقتصادات الزراعية. وهو مصدر رئيسي لسبل العيش لأغلب فقراء العالم. وتحت تأثير الزيادة في السكان والدخل، ستكون الزيادة في الطلب على المنتجات الحيوانية أكبر من الزيادة في الطلب على معظم البنود الغذائية الأخرى. وسيحدث معظم هذا النمو في انتاج اللحوم والألبان في البلدان النامية. ومن المتوقع أن تسهم نظم الانتاج الكثيف بالجزء الأكثر من هذا النمو، كما حدث في العقود الثلاثة الماضية.

بيد أن قطاع الثروة الحيوانية يتسبب في إجهاد الكثير من النظم الإيكولوجية ويسهم في المشكلات البيئية العالمية. فغازات الاحتباس الحرارى المنبعثة من الانتاج الحيوانى، مثلا ونتيجة لتوسع المراعي على حساب الغابات ومن تدهور المراعي، من العوامل المهمة في تغير المناخ. كما أن وجود الحيوانات في معظم الأغلبية العظمي من النظم الإيكولوجية العالمية يؤثر أيضا على التنوع الحيوي، وكثير ما تكون الحيوانات مصدرا رئيسيا لتلوث المياه.

ونحن في حاجة ملحة إلى الموازنة بين طلبين متنافسين: الطلب على المنتجات الغذائية الحيوانية من جانب، والطلب على الخدمات البيئية من جانب آخر. والطلبان ناشئان عن العوامل نفسها: النمو السكاني وزيادة الأجور وتوسع المناطق الحضرية. وكما يحدث في كثير من الأحيان فإن هناك عاملا مقيدا رئيسيا سيحد من زيادة الانتاج الحيواني: الطابع النهائي لقاعدة موارده.

وسيتثمل التحدي في زيادة المنتجات الحيوانية مع الحد بدرجة كبيرة من تأثير الانتاج الحيواني على البية. وستكون آرائكم في هذا الشأن أيضا ذات أهمية رئيسية.

ويشمل جدول أعمالكم أيضا التغيرات في الممارسات الزراعية التجارية، والنظم الغذائية والزراعة تمر حالياً في كثير من البلدان بتغيرات عميقة. فدور القطاع الخاص آخذ فى التوسع، كما أن الأنشطة الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة تكتسب الطابع التجاري؛ والعاملون في توزيع الأغذية بالتجزئة وفي صنعها يعتمدون بصورة متزايدة على قنوات مشتريات متخصصة ويضعون معايير لجودة الأغذية وسلامتها. ونتيجة لذلك، فإن الأنشطة الزراعية التجارية والصناعات الزراعية تقوم بأدوار متزايدة وأكثر أهمية فى التنمية الاجتماعية – الاقتصادية.

وهناك فوائد واضحة تعود من تنمية الأنشطة الزراعية التجارية والصناعات الغذائية، إلا أن هذه الفوائد لا تتحقق بالضرورة بصورة تلقائية أو يتقاسمها الجميع. وفي هذا المجال، تتهدد المخاطر، بصفة خاصة، صغار المزارعين والتجار، ومجهزى المنتجات

الزراعية، والعاملين في توزيعها بالتجزئة. ويمكن للحكومات أن تقوم بأدوار مهمة في الوصول بتأثير الأنشطة الزراعية التجارية والصناعات الزراعية إلى الحد الأمثل عن طريق تقدير قدرات القطاع العام على تشجيع التنمية السليمة للأنشطة الزراعية التجارية والصناعات الزراعية.

وأود، قبل أن أختم كلمتى، الإشارة إلى أن لجنة الزراعة صادقت، في شهر أبريل/نيسان 2005، على اقتراح من البرازيل بأن تعقد المنظمة مؤتمرا دوليا للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية. وقد انعقد المؤتمر في بورتو أليغري فى مارس/آذار 2006، وفي أعقاب ذلك اعترف كل من لجنة الأمن الغذائي العالمي والمجلس بأهمية الإصلاح الزراعى والتنمية الريفية في القضاء على الجوع والفقر، وبالدور الذى يمكن أن تقوم به المنظمة في بناء القدرات المؤسسية، وإسداء المشورة السياساتية، وتقديم المساعدة التقنية، بشأن الإصلاح الزراعي والتنمية الريفين، وتمكين فقراء الريف. وبصرف النظر عن هذا التوافق فى الآراء، فقد أعرب أعضاء في لجنة الأمن الغذائي العالمي والمجلس عن آراء مختلفة بشأن أفضل السبل لمعالجة التوصيات الواردة في إعلان المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.

وبعض الكلمات والرسائل الرئيسية الواردة في إعلان المؤتمر هى: الحوار، والتنوع (تنوع التحديات والعناصر الفاعلة)، ودور الدولة والمجتمع المدني النشط، وبناء القدرات لزيادة فعالية مؤسسات الدولة والمجتمع المدني. ويرمي برنامج المنظمة وأنشطتها إلى تعزيز قدرة مؤسسات القطاع العام الريفي على تقديم الخدمات إلى فقراء الريف وتعزيز انتاجيتهم وزيادة دخلهم. وتساعد المنظمة أيضا في بناء قدرة العون الذاتي لجمعيات المنتجين، والتعاونيات، ومنظمات المجتمع المحلي، لتمكينها من دعم سبل العيش لأعضائها. وتتيح هذه الدورة العشرين للجنة الزراعة الفرصة لمناقشة أساليب مواصلة هذه الجهود وتنفيذ الرسائل الرئيسية للمؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.

وأود القول في الختام، ياسيدي الرئيس، وياسيداتي وسادتي، إن الخيط الذي يربط بين جميع هذه القضايا الموضوعية هو الحاجة إلى تكثيف الزراعة مع تعزيز الاستدامة والمحافظة على صحة الإنسان والبيئة في الوقت ذاته. وسوف تقدّر الآراء التى تعربون عنها هذا الأسبوع بشأن هذه المسائل حق قدرها وتكون موضع التقدير الكامل، ونبراسا ستهتدي به المنظمة في إعداد برنامج عملها.

أشكركم على حسن إصغائكم وأتمنى لكم دورة ناجحة ومثمرة.